

المؤتمر العالم عن العربية لغة عالمية: مسؤولية الفرد والمجتمع والدولة

بيروت: 19-23 مارس 2012م

مجدي حاج إبراهيم*

عقد المجلس الدولي للغة العربية المؤتمر الدولي الأول للغة العربية تحت عنوان: "العربية لغة عالمية: مسؤولية الفرد والمجتمع والدولة" في مدينة بيروت، وذلك خلال الفترة من 19-23/3/2012م، برعاية فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان، وبالتعاون مع اليونسكو ومكتب التربية العربي لدول الخليج. وقد سعى المؤتمر لتحقيق العديد من الأهداف العامة التي تخدم قضايا اللغة العربية، وهي:

1. تنسيق الجهود وتوفير الإمكانيات والمكان ليلتقي فيه جميع المهتمين باللغة العربية وثقافتها من جميع دول العالم.
2. بحث علاقة اللغة العربية بالمؤسسات الأهلية والحكومية.
3. التعريف بالمبادرات والمشروعات والتجارب الناجحة.
4. تشجيع التواصل وتبادل الخبرات بين الأفراد والمؤسسات والهيئات الدولية الحكومية والأهلية.
5. رفع مستوى الوعي باللغة العربية وثقافتها وتشجيع الجهود التي تسهم في دعمها وتعزيز مكانتها بين لغات العالم.

* أستاذ الترجمة بقسم اللغة العربية وآدابها، كلية معارف والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية

6. تشخيص التحديات والمشكلات التي تواجه الأفراد والمؤسسات الحكومية والأهلية في مجال اللغة العربية وثقافتها وتقديم الحلول والاقتراحات المناسبة.
 7. تعزيز الشراكة والتضامن وتحمل المسؤولية من الجميع تجاه اللغة العربية وثقافتها.
 8. حشد الجهود الرسمية والأهلية والمشاركة بكثافة وفاعلية في المؤتمر الدولي للغة العربية.
 9. ربط الأفراد والمؤسسات الأهلية والحكومية ببعضها.
 10. تشجيع المؤسسات المهتمة باللغة العربية ودعمها.
- ولتحقيق هذه الأهداف، حددت اللجنة التنظيمية للمؤتمر عشرة محاور للدراسة والبحث، هي:

أولاً: اللغة العربية والدولة

- اللغة العربية في الأنظمة والديساتير.
- علاقة اللغة العربية بالسيادة الوطنية والهوية.
- السياسات والقوانين والتشريعات المتعلقة باللغة العربية.
- اللغة العربية في الإدارة والعمل.
- التطلعات والتحديات في مجامع اللغة العربية.
- الجهات المعنية بالمسؤولية والمحاسبة في قضايا اللغة العربية.
- واقع اللغة العربية في العلاقات الدولية والدبلوماسية.

ثانياً: اللغة العربية في مدارس التعليم ما قبل الجامعي:

- السياسات التعليمية واللغة العربية.
- الاختبارات والجودة والكفايات اللغوية في مناهج اللغة العربية.
- مكانة اللغة العربية في بناء المناهج والكتب التعليمية وتصميمها.
- كفاءة معلمي اللغة العربية في مدارس التعليم العام.
- إعداد وتأهيل المعلمين في مجال اللغة العربية.

- لغة التدريس وكفاءة المعلمين في استخدام اللغة العربية.
- دور المشرفين في الاهتمام باللغة العربية في المدارس.

ثالثا: اللغة العربية في مؤسسات التعليم العالي:

- السياسات والتشريعات المعنية باللغة العربية في التعليم العالي.
- اللغة العربية في المناهج والكتب التخصصية في التعليم العالي.
- التدريس باللغة العربية في جميع التخصصات بين الواقع والمأمول.
- أساتذة الجامعات واهتمامهم باللغة العربية في التدريس والبحث.
- علاقة اللغة العربية بالاختبارات ومعايير التقييم للطلاب.
- اللغة العربية والبحث العلمي في التخصصات الطبية والعلمية والهندسية والتقنية والإنسانية والاجتماعية.
- دور المكتبات المركزية في الجامعات في تعزيز مكانة اللغة العربية.
- معايير الجودة والنوعية اللغوية في سياسات القبول والاعتماد الأكاديمي لبرامج مؤسسات التعليم العالي ومخرجاتها.

رابعا: أقسام اللغة العربية وآدابها في الكليات والجامعات:

- قضايا اللغة العربية وموضوعاتها العلمية والتخصصية المختلفة .
- الخطط الدراسية والمناهج في أقسام اللغة العربية وآدابها.
- التحديات التي تواجه الأساتذة في أقسام اللغة العربية وآدابها.
- الواقع العلمي للطلاب والطالبات في أقسام اللغة العربية وآدابها.
- التطلعات والتحديات التي تواجه أقسام اللغة العربية.
- البحوث والدراسات اللغوية وعلاقتها بواقع اللغة العربية ومستقبلها.
- دور أقسام اللغة العربية في إنتاج الكتب والوسائل الميسرة لتعليمها.
- دور أقسام اللغة العربية وآدابها في مواجهة قضايا اللغة العربية.

● علاقة أقسام اللغة العربية بالأقسام والكليات في التعليم العالي.

خامسا: اللغة العربية وثقافتها في الإعلام:

- مكانة اللغة العربية في السياسات والخطط والبرامج الإعلامية.
- واقع اللغة العربية في الإعلام المكتوب والمرئي والمسموع والإلكتروني.
- معايير الجودة والتنوع اللغوي في المنتجات والبرامج الإعلامية.
- المحاسبة والمسؤولية اللغوية في المؤسسات الإعلامية.

سادسا: اللغة العربية وسوق العمل:

- مسؤولية قطاع التجارة والاقتصاد والصناعة تجاه اللغة العربية.
- علاقة مخرجات أقسام اللغة العربية بالبطالة وسوق العمل.
- العمالة الوافدة واللغة العربية وثقافتها.
- اقتصاديات اللغة العربية وطرق الاستثمار فيها.
- اهتمام دور النشر بمنتجات اللغة العربية وثقافتها.
- موقع اللغة العربية في المعارض والمؤتمرات والسياحة.
- جهود مؤسسات تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها.

سابعا: اللغة العربية ومؤسسات المجتمع المدني:

- اللغة العربية في الجمعيات المهنية والنقابات والهيئات التخصصية.
- موقع اللغة العربية في الجوائز والتكريم.
- دور مؤسسات المجتمع المدني في خدمة اللغة العربية.
- اللغة العربية في النوادي والصالونات والمجالس الأدبية والثقافية.
- الجهود الفردية والمبادرات الاجتماعية لخدمة اللغة العربية.

ثامنا: اللغة العربية وثقافتها:

- المعاجم والقواميس اللغوية الإلكترونية والورقية.

- دور اللغة العربية في صقل المواهب والشخصية وتنمية القدرات.
- علاقة اللغة العربية بالإبداع والابتكار والفنون المختلفة.
- واقع الكتابة والتأليف باللغة العربية ومستقبلهما.
- اللغة العربية والترجمة في مؤسسات الترجمة وبرامجها ومشاريعها.
- اللغة العربية وجماليات النص.

تاسعا: اللغة العربية في الصناعات والتقنية:

- اللغة العربية في البرمجيات والتقنية الحديثة والمستقبلية.
- اللغة العربية في الصناعات المختلفة.
- اللغة العربية في محركات البحث العالمية.
- اللغة العربية في تقنية الاتصالات.

عاشرا: اللغة العربية في العالم:

- علاقة الحرف العربي باللغات غير العربية.
- الأقسام العلمية المعنية باللغة العربية وثقافتها في المؤسسات التعليمية.
- جهود الأفراد والمؤسسات في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها.

وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط، فقد استجاب لنداء المؤتمر حضور غفير من المسؤولين والباحثين والإعلاميين والمتخصصين في اللغة العربية شدوا الرحال من حوالي 47 دولة، وقد بلغ عدد الأبحاث المقدمة 256 بحثا. وبعد الاطلاع على فحوى الأبحاث المقدمة، اتضح أن ثمة أزمة كبيرة تواجه اللغة العربية، وأنها تزداد تازما يوما بعد آخر بتأثير المتغيرات والتطورات التي تهدد وجود اللغة العربية، ليس بسبب ضعفها وعدم قدرتها على استيعاب مستجدات العصر الحديث وعلومه، ولكن بسبب ضعف إعداد أبناء العربية وتأهيلهم وتربيتهم وتعليمهم، وعدم تحمل المؤسسات الحكومية والأهلية والوطنية والأفراد

المسؤولية تجاه اللغة العربية وفق سياسات واستراتيجيات مبنية على قرارات وطنية وعربية على مستوى القيادات في الوطن العربي. وقد خلص تقرير اللجنة العلمية للمؤتمر بناء على نتائج أوراق العمل المقدمة إلى أنه يتوجب إعادة النظر بمسؤولية وموضوعية وشفافية ومصداقية عالية في قضية اللغة العربية من الجميع، وعلى مقدمتهم القيادات العربية وصناع القرار والمسؤولون في المؤسسات الحكومية والأهلية فضلا عن أفراد المجتمع العربي، مع التركيز على البنود الآتية:

أولاً: الأنظمة والدساتير:

لقد جاء في مقدمة نصوص الأنظمة والدساتير العربية أن اللغة العربية هي لغة الدولة، وهذا يعني أنها لغة السياسة والاقتصاد والتجارة والتعليم والثقافة والإعلام والعمل، وأما اللغة التي يجب على جميع المواطنين العرب والمقيمين التعامل بها في جميع المؤسسات الحكومية والأهلية، وفي الأسواق والطرق وفي أي مكان يتم فيه التواصل بين الأفراد؛ وذلك لكون اللغة رمزا للسيادة الوطنية والانتماء والهوية. وفي سبيل الالتزام بهذه الأنظمة والدساتير، فإنه يتوجب أن تقوم الجهات الرسمية ممثلة في القيادات العليا والمسؤولين وصناع القرار على المستوى الوطني والعربي في الدول العربية بسن المراسيم والقوانين والتشريعات التي تفرض على جميع الأفراد والمؤسسات الحكومية والأهلية التعامل باللغة العربية السليمة. كما يجب أن تلتزم الدول العربية بإنشاء المؤسسات الوطنية والعربية الرقابية ذات الصلاحيات والمسؤوليات لتفعيل ما ورد في دساتيرها وأنظمة حكمها من نصوص عن اللغة العربية، على أن تتضمن تلك القرارات آليات التنفيذ والتنظيم والإصلاح اللغوي والضوابط والعقوبات لمن يخالف بنودها.

ثانياً: القوانين التشريعية والأنظمة التنفيذية:

إن الأنظمة والقوانين والتشريعات هي البنية الأساس للنظام الوطني العربي، وهي

المرجعية للأفراد والمؤسسات، وإليها يتقاضى الناس ويتحاكمون، ويأمرون وينهون، ويخاطبون ويعملون. لذا فإن اللغة العربية يجب أن تكون وعاء تلك الأنظمة والقوانين والتشريعات وروحها، فبها تكتب وتطبق وتفهم وتفسر. وحتى تكتمل صورة الهوية الوطنية والعربية يجب أن تسن القوانين والسياسات التي تؤكد على الالتزام باللغة العربية في جميع شؤون الحياة. إضافة إلى ذلك، فإن على جميع المؤسسات الوطنية الحكومية والأهلية أن تخضع لمراجعة شاملة لتعريفها واستخدامها بشكل صحيح، بل إن من واجب المؤسسات القانونية والتشريعية سن القوانين والأنظمة التي تحافظ على اللغة العربية وتحميها من الاعتداء عليها أو التهاون بها سواء من الأفراد أو المؤسسات أو السياسات.

ثالثاً: الأنظمة التعليمية

إن اللغة الوطنية هي الأساس التي تبنى عليه شخصية الفرد وثقافته وقدراته وإمكاناته ليتمكن من الاستيعاب والفهم، ويستطيع التفكير والإبداع والعمل والإنتاج والابتكار وتطوير قدراته ومعارفه. من هذا المنطلق، يتوجب على المؤسسات التعليمية أن تضع سياسات تعليمية دقيقة ومفصلة وشاملة ومتكاملة لجميع التخصصات، وتأخذ بعين الاعتبار تنمية مهارات الطلاب اللغوية وقدراتهم حتى يتكامل تأهيلهم اللغوي والمعرفي والعلمي وتكوين شخصياتهم الوطنية. كما ينبغي على الأنظمة التعليمية أن تعالج مشكلة ضعف المعلمين في التعليم العام؛ وذلك من خلال إلزامهم بدورات تدريبية يقوم بوضعها متخصصون، حتى يتجاوزوا بإتقان أساسيات الكتابة والنطق والمحادثة والقراءة باللغة العربية السليمة، فضلاً عن جعل إتقان اللغة العربية لجميع المعلمين في جميع التخصصات من شروط التوظيف والاستمرار في العمل والتقييم المهني السنوي لهم، وأن توضع أنظمة وآليات وعقوبات لضبط هذه القضية ومعالجتها. من جانب آخر، يتوجب على الأنظمة التعليمية أيضاً تصميم مناهج اللغة العربية وفق خارطة لغوية واضحة ودقيقة تضمن تعلم الطلاب والطالبات المهارات

والمعارف التي تعمل على تأهيل الدارس بالقدرات اللغوية اللازمة في كل موضوع ووحدة ومرحلة ومستوى دراسي، على أن يرافق هذه الخارطة تقييم وتقارير صافية على مستوى الموضوعات والمقررات والخطط الدراسية والمدارس والنظام التعليمي بشكل دقيق وشامل لرصد مواطن الضعف ومعالجتها وتحديد مواطن القوة وتعزيزها.

رابعاً: التعليم العالي

تؤكد الدراسات والأبحاث المقدمة للمؤتمر أن طلاب مؤسسات التعليم العالي يعانون من ضعف كبير في قدراتهم ومهاراتهم ومعارفهم اللغوية، وأن هذا يؤثر سلباً على مستوى تحصيلهم الدراسي واستيعابهم. وقد اتجهت بعض مؤسسات التعليم العالي إلى التدريس باللغة الأجنبية التي زاحت اللغة العربية وأدت إلى إقصائها وإهمالها، ولعل تفشي هذه الظاهرة يعود للأسباب التالية:

1- يتم التدريس في معظم التخصصات العلمية والتخصصات التي تتعلق بالحاسبة والإدارة وتقنية المعلومات وغيرها من التخصصات باللغة الأجنبية بحجة عدم توفر المراجع العلمية باللغة العربية، وأن سوق العمل يتطلب الإلمام باللغة الأجنبية.

2- على الرغم من كون اللغة العربية لغة التدريس في عدد من التخصصات الإنسانية والاجتماعية في معظم الدول العربية إلا أنها تتم بالعامية ولهجات بعيدة عن المحتوى العلمي. وفي كثير من الأحيان تتم العملية التعليمية بلغة عربية غير صحيحة في الكتابة أو المحادثة أو القراءة أو عند وضع الاختبارات وتصحيحها.

3- يشترط في بعض التخصصات الجامعية وفي برامج الدراسات العليا إتقان اللغة الأجنبية وحصول الطلاب على معدلات عالية في اللغة الأجنبية أو اجتيازهم للاختبارات الدولية لضمان التحاقهم بالتخصصات العلمية المختلفة، بينما تغيب اللغة العربية نهائياً ولا يعتد بها.

4- تعاني المكتبة العربية من قلة المصادر والمراجع العربية في التخصصات العلمية، فعظم المقررات الرئيسة في التخصصات العلمية مراجع أجنبية، ويصعب على الطلاب

التعامل معها بيسر وسهولة نتيجة ضعفهم اللغوي. ولا تزال المكتبة العربية تعاني من أزمة الترجمة وغياها غير المبرر.

خامسا: البحث العلمي واللغة العربية

يعد البحث العلمي أهم مولد ومنتج للمعرفة والابتكارات والاختراعات والمبادرات، وهو الأساس للتقدم والتطور ومعالجة كافة المشكلات. وتعد لغة البحث العلمي أهم أدوات البحث والباحث، فهي التي تعينه على الفهم والاستيعاب والتحليل والاستنتاج والمقارنة والتوصيف، بل إنها الأداة التي بموجبها يتمكن الباحث من التعبير عن أفكاره وإبداعاته واختراعاته، ويحيلها مادة مكتوبة ومقروءة يمكن تطبيقها وإيصالها لغيره بوضوح وسهولة. وقد أولت مراكز الأبحاث العالمية أهمية خاصة للغة الوطنية التي تعمل بها وتستخدمها في الميادين البحثية العلمية كانت أو تقنية أو صناعية أو إنسانية أو اجتماعية. وهذا ما لم تحظ به اللغة العربية مقارنة بغيرها من اللغات في البلدان المتقدمة التي تعطي الأولوية للغة الوطنية في مؤسساتها ومراكز أبحاثها بوصفها الناقل لتلك الأبحاث والدراسات. ومن هنا كان لزاما إنشاء مراكز أبحاث متخصصة في الدراسات العربية تتعمق في نشرها وتعليمها وتقوم على وضع المؤلفات والمراجع الحديثة فيها، مع التركيز على ربطها بالتخصصات والصناعات والتقنيات والمجالات الإنتاجية المتعددة، وأن توظف الأبحاث والدراسات بما يخدم اللغة العربية ويسهم في المحافظة عليها من تشويه التوظيف التقني الخاطئ لها من غير المتخصصين، وهذا يستدعي وجود باحثين متخصصين باللغة العربية في المجالات التقنية والعلمية والصناعية والطبية والإدارية والقانونية وغيرها.

سادسا: تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها:

إن الطلب على تعلم اللغة العربية من أبناء الدول الإسلامية غير الناطقة باللغة العربية كبير، بل هو مُلحٌّ في كثير من دول العالم. وعلى الرغم من ذلك، فالجهود المبذولة في هذا

المجال قليلة جدا، ولم تستطع أية جهة عربية أن توفر البرامج والمقررات والمؤلفات والتقنيات التي يمكن اعتمادها في تعليم اللغة العربية لغير العرب. وهذا العجز ناتج عن أزمة اللغة العربية في وطنها الذي تواجه فيه اللغة العربية تحديات متنوعة تجعلها غير قادرة على تجاوز محتتها المتراكمة والتي تزداد تعقيدا مع مرور الزمن. لقد حاول غير العرب القيام بدور العرب في نشر اللغة العربية في بلدانهم، ولكنهم يجدون أنفسهم أمام تحديات كثيرة تعوق جهودهم بسبب غياب المبادرات العربية لنشر اللغة العربية بشكل حديث يليق باللغة العربية ومكانتها من ناحية، ويلي الطلب الكبير والمتزايد على اللغة العربية من الجاليات العربية في المهجر ومن غير العرب من المسلمين الذين يرغبون في تعلم اللغة العربية والاطلاع على الثقافة العربية، أو الذين يتطلعون للعمل أو زيارة الدول العربية لأغراض متعددة تجارية وسياحية وعلمية. إن اللغة العربية مطلوبة بشكل كبير لدى غير العرب مما يوجب على العرب التحرك في تلبية هذا الاحتياج وتقديم أفضل البرامج والكتب التي تحقق هذه الغاية النبيلة. ويمكن أن يسهم القطاع الخاص والحكومي في دعم الجهات المتخصصة في موضوعات اللغة العربية وقضاياها لتصميم أحدث المقررات والبرامج لتكون في متناول الدول والمجتمعات والأفراد الذين يحتاجون إلى اللغة العربية لأغراض متعددة ومتنوعة.

سابعا: التعريب والترجمة

ج. الترجمة هي الغائب الأكبر على المستوى الوطني والعربي، وهي المدخل والحل لأزمة التعليم والعمل والإدارة باللغة الأجنبية، وهي أهم المجالات لدعم اللغة الوطنية وتفعيلها في كافة التخصصات والمهن. ولا يمكن أن يتحقق التطور والتقدم بدون استراتيجية وطنية وعربية للترجمة تتم من خلال إنشاء مؤسسات مستقلة ومؤهلة بكل الإمكانيات المالية والبشرية والتقنية والتنظيمية. لهذا فإن ثمة تشديدا على ضرورة إتقان اللغة العربية لدى جميع الأفراد قبل إمامهم باللغات الأخرى، وخاصة المتخصصين في جميع المجالات والتخصصات والوظائف. بمن فيهم المترجمون الذين

تعتمد عليهم الترجمة الغائبة في الوطن العربي. إن التعريب مسؤولية ضخمة، وهي أضعف الحلقات في الخطط التنموية والبرامج والسياسات الوطنية على الرغم من أنها تؤثر تأثيراً مباشراً في تطور المؤسسات التعليمية والبحث العلمي ونقل التقنية وتوفير المراجع باللغة الوطنية والتواصل والحوار الحضاري والثقافي بين الأمم والشعوب. وعلى الرغم من وجود مؤسسات عربية قليلة في مجال الترجمة، فإن الحاجة أكبر بكثير وتعد من أولى الأولويات التي يجب أن تعمل عليها الحكومات والمجتمعات العربية لمعالجة أزمة اللغة العربية في جميع المؤسسات وسوق العمل، فضلاً عن تقديم أحدث العلوم والمعارف والتقنيات والصناعات والاختراعات والأبحاث والدراسات التي يحتاج إليها المواطن العربي والوطن العربي.